الفصل الرابع

مبادئ وأبعاد ومحددات الحوكمة الرشيدة

ويشتمل على النقاط التالية:

- مقدمة.
- مبادئ الحوكمة الرشيدة.
- أبعاد الحوكمة الرشيدة.
- محددات الحوكمة الرشيدة.

الفصل الرابع

مبادئ وأبعاد ومحددات الحوكمة الرشيدة

مقدمـة

استكمالاً لشرح مفهوم الحوكمة الرشيدة كان لابد من عرض مبادئ وأبعاد ومحددات هذا المفهوم. وسيهتم الفصل الحالي بالحديث عن هذه الموضوعات الهامة. أيضاً الفصل التالي سوف يلقى الضوء على باقي أبعاد مفهوم الحوكمة الرشيدة، حتى يتحقق للقارئ الفهم الشامل لهذا المفهوم.

مبادئ الحوكمة الرشيدة:

وطبقاً لتعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تتصف الحوكمة بالخصائص والأركان التالية: المشاركة – حكم القانون – الشفافية – سرعة الاستجابة – بناء التوافق والإجماع – المساواة والاشتمال – الفعالية والكفاءة – المحاسبة، والرؤية الاستراتيجية، وفيما يلي نستعرض كل عنصر بالتفصيل (طارق نوير: 2007).

1- **المشاركة:** تعتبر مشاركة كل من الرجال والنساء ركيزة أساسية للحكم الجيد. وقد تكون المشاركة إما بصورة مباشرة أو من خلال مؤسسات تمثيلية شرعية وسيطة. ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن الديموقراطية التمثيلية، لا تعنى بالضرورة أن هموم الجماعات الأكثر استضعافاً في المجتمع قد تؤخذ في الاعتبار في عملية صنع القرار. فالمشاركة يجب أن تكون معلومة ومنظومة. ويعني هذا حرية التجمع والتعبير من ناحية ومجتمعاً مدنياً منظماً من ناحية أخري.

2- **حكم القانون**: يتطلب الحكم الجيد أطرًا قانونية عادلة والتي يجري تنفيذها بحيادية، ويتطلب أيضًا الحماية الكاملة لحقوق الإنسان، والتنفيذ العادل للقانون يتطلب قضاءً مستقلاً، وشرطة محايدة وغير فاسدة.

3- **الشفافية**: تعني الشفافية أن صناعة القرارات وتنفيذها تجري وفق قواعد. وتعني أيضًا أن المعلومات متاحة ويمكن أن تصل مباشرة إلى أولئك المتأثرين بهذه القرارات وتنفيذها. وتعني كذلك إتاحة معلومات كافية بأشكال مفهومة، ومن خلال الإعلام.

4- **سرعة الاستجابة**: أن تحاول العمليات والمؤسسات أن تكون مواتية لكل الفاعلين.

5- **الإجماع والموافقة**: ثمة فاعلين متعددين ورؤى متعددة في المجتمع. ويتطلب الحكم الجيد توسط مختلف المصالح في المجتمع من أجل الوصول إلى توافق واسع بشأن ما يشكل المصلحة المشتركة لكل المجتمع وكيف يمكن تحقيقها. ويتطلب أيضا نظرة واسعة وطويلة المدى حول المطلوب من أجل التنمية المستدامة، وكيفية تحقيق أهداف هذه التنمية.

6- **المساواة والاشتمال**: إن صلاح المجتمع يعتمد على ضمان شعور كل أعضائه بأن لهم حظ من المشاركة فيه ولا يشعرون بالإقصاء من التيار الرئيسي للمجتمع. ويتطلب هذا أن تحظى كل المجموعات، وخاصة المجموعة الأكثر استضعافاً، بفرص من أجل تحسين أو الحفاظ على ما هو في صالحها.

7- **الفاعلية والكفاءة**: يعني الحكم الجيد أن نتائج العمليات والمؤسسات تتفق مع احتياجات المجتمع من خلال الاستخدام الأمثل للموارد التي في متناولها، ويغطي مفهوم الكفاءة أيضًا الاستخدام القائم على الاستدامة للموارد الطبيعية وحماية البيئة.

8- **المحاسبة**: تعتبر المحاسبة ركيزة أساسية للحكم الجيد، ليس فقط بالنسبة للمؤسسات الحكومية، ولكن أيضًا بالنسبة للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني التي يجب أن تخضع للمحاسبة من قبل المجتمع والقائمين على المؤسسات، وبشكل عام فإن منظمة

أو مؤسسة ما يجب أن تخضع لمحاسبة أولئك المتأثرين بقراراتها أو أفعالها. والمحاسبة لا يمكن أن تكون سارية بدون شفافية وحكم القانون.

9- **الرؤية الاستراتيجية**: ينبغي أن يمتلك القادة، وكذلك القائمين على المؤسسات، رؤية طويلة المدى للحكم الجيد والتنمية، بالتوازي مع الوعي بما هو مطلب لهذه التنمية وتكاد تجمع الدراسات على أن للحوكمة الرشيدة أبعاداً ستة هي: (غازي رسمي: 2011).

أ- **المشاركة**: وتتمثل بتهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين من أجل الإسهام في عمليات صنع القرارات ذات الطابع العام.

ب- **المساءلة**: المتمثلة بضرورة أن يخضع صانع القرار لمحاسبة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

ج - **الشرعية**: المتمثلة بالاستناد إلى حكم القانون والعدالة والفرص المتساوية وقبول المواطنون لمن هو في السلطة.

د- **الكفاءة والفعالية**: المتمثلة بالبعد الفني للحوكمة وقدرة الأجهزة الإدارية على تحويل الموارد والبرامج التي تلبي احتياجات المواطنين.

هـ- **الاستجابة**: المتمثلة بسعي الأجهزة الحكومية لخدمة كافة الأطراف والاستجابة لمطالبهم دون تهميش لأحد.

و- **الشفافية**: المتمثلة بإتاحة المجال لتدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها. فالشفافية في عملية صنع القرار تعزز المساءلة، كما أنها تشجع الصدق والنزاهة والكفاءة وتعيق سوء الإدارة والأداء غير المرضي. وكلما كانت المعلومات شفافة وآنية، سهلت مهام الرقابة والمراجعة والإشراف التي تتولاها هيئات الرقابة الداخلية والخارجية، والجهات الرقابية والتنظيمية وأصحاب المصلحة والجمهور بوجه عام. (مسيلم وأرتيز: 2012).

أبعاد الحوكمة الرشيدة

حدد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (1997) ثلاثة أبعاد للحوكمة الرشيدة، هي كالتالي:

1- **البعد الاقتصادي أو الحكم الاقتصادي**: ويشمل عمليات صنع القرار التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية لبلد ما وعلى علاقاته بالاقتصاديات الأخرى، ويؤثر هذا البعد بصورة أساسية على الجوانب المتعلقة بالعدالة والفقر ونوعية الحياة.

2- **البعد السياسي أو الحكم السياسي**: ويتمثل في عملية صنع القرار من أجل صياغة السياسات.

3- **البعد الإداري أو الحكم الإداري**: هو نظام تنفيذ السياسات والحكم الرشيد الذي يضم الأبعاد الثلاثة وهو الذي يحدد العمليات والهياكل التي توجه العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

محددات الحوكمة الرشيدة

يمكن تحديد مجموعتان من المحددات للحوكمة الرشيدة يتوقف عليها مستوى الجودة والتطبيق الجيد لحوكمة الشركات، وهما:

ا- المحددات الخارجية:

إن وجود مثل هذه المحددات يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تساعد على حسن إدارة الشركة وتشمل:

- المناخ العام للاستثمار المنظم للأنشطة الاقتصادية في الدولة مثل القوانين والتشريعات والإجراءات المنظمة لسوق العمل والشركات.
- تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس.
- كفاءة وجودة القطاع المالي الذي يوفر الأموال اللازمة لقيام المشروعات وكفاءة الأجهزة الرقابية في أحكام الرقابة على الشركات.

- وجود بعض المؤسسات ذاتية التنظيم مثل الجمعيات المهنية والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية.
- وجود مؤسسات خاصة بالمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمكاتب الاستشارية المالية الاستثمارية.

ب- المحددات الداخلية وتشمل:

1- القواعد والتعليمات والأسس التي تحدد أسلوب وشكل القرارات داخل الشركة.

2- توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من أجل تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف.

3- الحوكمة تؤدي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي.

4- زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار.

5- العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين.

6- العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص، وخاصة قدرته التنافسية.

7- مساعدة المشروعات في الحصول على تمويل مشاريعها وتحقيق الأرباح.

8- خلق فرص العمل (محمد يوسف: 2008).